دور الجامعة في تقدم المجتمع: الطموحات والواقع

عامر مصباح عامر القيلوشي
قسم علم الاجتماع – جامعة الزاوية

مقدمة

الجامعة منظمة أساسية في النسق الثقافي وهو من أهم الانساق المكّونة للبناء الاجتماعي العام، وتحظى الجامعة بأهمية بالغة انطلاقا من وظيفتها والادوار المنوطة بها، ويسري هذا الرأي على مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي النوعية، فوظيفة الجامعة لا تقتصر على مذّ الطلاب الملتحقين بها بالعلوم المتقدمة فحسب بل تقوم بمهام كثيرة غير التعليم منها تأهيل القيادات والكوادر العلمية القادرة على اعداد استراتيجيات وسياسات لتقدم المجتمع، تشارك عمليا في الأنشطة المجتمعية مثل القيام بالمؤتمرات العلمية وورش العمل، التظاهرات الثقافية، المساهمة في حل المشكلات، وتعتبر مخرجات التعليم الجامعي والتعليم العالي من دعامات التنمية الأساسية، فأي محاولة للنهوض بالمجتمع لابد أن تأخذ في الاعتبار تنمية موارده البشرية، وتمكيّنها من تأدية ادوارها بكفاءة.

تتولى الجامعة استقبال الطاقات الواعدة بالمجتمع الذين انهوا مراحل التعليم المتوسط فتوفر لهم فرص تعليم متقدم في مختلف التخصصات يلبي طموحاتهم وحاجات المجتمع، ومن خلالها تبرز العقول النيرة لتزداد العناية بهم في مراحل التعليم العالي تمدهم بالمعارف الحديثة الاكثر تخصصا، وتشارك في هذه الرسالة النبيلة مراكز البحث العلمي ومؤسسات التعليم العالي الأخرى؛ فهي أيضا تحتضن الباحثين المتفوقين ذوي التخصصات المتنوعة، وتهيئ لهم المناخ الملائم للبحث العلمي؛ وبهذا الحال تعمل هذه المؤسسات على توفير تعليم متقدم، وتهيئة المناخ الملائم للبحث والتطوير فتتعدد الاختراعات، ويزداد التألق والابداع في شتى الميادين، وإذا وُجدت قيادة حكيمة تلقي هذه الاختراعات طريقها للتطبيق في الحياة العملية ويتم توظيفها والاستفادة منها، وتساهم في تقليص الفجوة الحضارية بينه وبين المجتمعات المتقدمة.

يتناول البحث دور الجامعة في تقدم بالمجتمع من حيث الطموحات المأمولة منها وواقعها الفعّلي، حيث يتم استعراض ومناقشة عدد من العناصر تشكّل هذان المحوران، ولأجل هذه الغاية قُسم البحث إلى ثلاث محاور رئيسية ينطوي كل منها على عدد من الموضوعات تغطي هذه المحاور كما يلي:

- الإجراءات المنهجية.
- الإطار النظري.
- مناقشة ختامية.

أولا الإجراءات المنهجية: الإجراءات المنهجية هي الخريطة الذهنية الموجّهة لسير العملية البحثية من بدايتها إلى نهايتها، فمن خلالها تتحدد المراحل الأساسية في البحث وفقا لتسلسل فكري معين مبني على أسس منطقية يكفل الربط بين عناصر البحث، ويحول دون السير في متاهات فكرية تبعد الباحث عن جوهر مشكلة البحث، والسياق المتبع في هذا البحث للإجراءات المنهجية هو ما درج على استخدامه معظم الباحثين في علم الاجتماع، وقد اشتمل على: تحديد مشكلة البحث، أهمية البحث، أهداف البحث، المنهج المستخدم، جمع البيانات، تحليل وتفسير البيانات.

1.1- تحديد مشكلة البحث: تعتبر هذه المرحلة اللبنة هي الأولى في أي بحث علمي، وتعني توضيح الظاهرة قيد البحث بشكل دقيق على نحو يبيّن ابعادها وعناصر الأساسية، وهناك عوامل كثيرة تقف وراء اختيار مشكلة البحث من بينها الاهتمامات الشخصية للباحث، فكثير ما يكون للخبرات التي مر بها والقيم التي يؤمن بها والاتجاهات السائدة في عصره تأثيرا كبيرا على اختياره لمشكلة بحثه، وفي هذا الصدد يذكر جون ديوي John Dewey": أن المشكلة تنبع من الشعور بصعوبة معينة، وهذا الشعور مرتبط بموقف غامض يتحدى تفكير الباحث ويدفعه إلى استجلاء غوامضه والكشف عنه" [1]، ثم ميدان التخصص فهو يوجّه الباحث لاختيار موضوعات بعينها، وأيضا الامكانيات الفنية والمادية والمعرفية، وخصائص المجتمع والتنظيم الاجتماعي السائد به.

تم تحديد مشكلة البحث في دور الجامعة في تقدم المجتمع على صعيد المجتمعات العربية وإيلاء اهتماما خاصا للمجتمع الليبي، من خلال البحث في الطموحات أو المأمول منها كما تحدده وظيفتها وادوارها، وواقعها الفعّلي من حيث امكانياتها وآليات عملها وفعّالية مخرجاتها؛ ويشمل هذا الطرح كافة مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث النوعية، فالمغزى الأساسي للبحث يبحث فيما إذا كانت هذه المؤسسات تسير كما هو مأمول منها أم أن واقع الحال يبيّن خلاف ذلك، وما هي العقبات التي تعترض طريقها، وقد صيغت مشكلة البحث على نحو:

دور الجامعة تقدم المجتمع: الطموحات

المحاور الرئيسية لمشكلة البحث أربعة هي: المفاهيم والمصطلحات الرئيسية ذات العلاقة بالجامعة، وظيفتها والادوار التي تقوم بها، المعوقات التي تعترضها، مناقشة ختامية؛ حيث يتم مراجعة الأدبيات التي تطرّقت للموضوعات المكونة لهذه المحاور بالنقد والتحليل للتعرف على ابعادها والعوامل المؤثرة فيها واستشراف المقاربات الممكنة لها، ويدخل في ذلك مخرجات التعليم الجامعي والتعليم العالي، ومراكز البحث العلمي النوعية المعتمدة في الدولة كلما أمكن ذلك؛ فالجامعة معدة لاستيعاب أفواج متزايدة Rising Cohorts من الطلاب الذين أنهوا مرحلة التعليم الثانوي لتلقي تعليم متقدم، وتحتضن المتفوقين منهم للتعليم العالي على درجة عالية من التخصص وتمكّنهم من متابعة التقدم الذي طرأ عليها، وهذه العقول يعول عليها المجتمع كثيرا في تقدمه، وتشاركها في هذه المهام المؤسسات المذكورة.

1.2- تساؤلات البحث: التساؤل هو استفسار استغرابي يُثار حول ملاحظة الباحث لظاهرة معينة تثير انتباهه ويدفعه فضوله العلمي لبحثها ودراستها والتوصل إلى نتائج جديدة، والنتائج المترتبة على البحث استكشافية تضيف الجديد للعلم، بينما السؤال يكون بناء على معرفة سابقة ولذلك لن يأتي بجديد [2]؛ وزيادة في التوضيح يضيف الباحث أن الفرق بين التساؤل والسؤال هو أن الأول حيرة تشغل ذهن الباحث من خلال ملاحظته لظاهرة ما أو موضوع معين بات يشغل تفكيره، بينما الثاني هو التساؤل بعد أن فكر فيه الباحث مليئا،

واختمر في ذهنه، وتبلور في سؤال مباشر واضح حول احد خصائص تلك الظاهرة تتضمنه استمارة الاستبيان، ويُطرح على المبحوث لمعرفة اجابته.

ينطلق البحث من تساؤلات رئيسية يُفترض أنها تغطي جوانب مشكلة البحث الأساسية، وتساعد على بلورتها على نحو معين يمكّن من بحثها بشكل جيد، وهذه التساؤلات كثيرة تحتاج لجهد كبير ووقت طويل للإجابة عليها، وهي ضرورية لا يمكن تقليصها؛ لذلك لابد من ذكرها ومعالجتها في ثنايا البحث بالقدر الممكن، وقد صيغت تساؤلات البحث على النحو التالي: –

- ما هو المقصود من الجامعة والتعليم الجامعي والتعليم العالي ومركز البحث العلمي؟
- ما هي وظيفة الجامعة ومؤسسة التعليم العالي ومركز البحث العلمي؟
- ما هو واقع الجامعات العربية عامة والجامعات الليبية بوجه خاص؟
- هل ثمة معوقات أمام آدا هذه المؤسسات لوظائفها. وما هي؟
- ما هي المقاربات الممكنة للرفع من كفاءة الجامعات ومراكز البحث العلمي؟

1.3– اهمية البحث: تكمن أهمية البحث في دور الجامعة ومؤسسة التعليم العالي ومراكز البحث العلمي، ومساهمة مخرجات التعليم الجامعي والتعليم العالي في تقدم المجتمع من عدة اعتبارات، ويمكن إيجاز أهمية البحث في نوعين اثنين هما: –

- **الأهمية النظرية:** الجامعات من أهم المؤسسات الجديرة بالبحث، فهي مناطة بنشر ثقافة المعرفة بالمجتمع وتعزيزها، وتعمل على تنمية الموارد البشرية، واعداد الخبراء والعلماء القادرين على اعداد الاستراتيجيات والسياسات العامة والتخطيط للمجتمع وتحريك دواليب الدولة، وهذا البحث يندرج في حقل البحوث العلمية المعنية ببحث ودراسة مؤسسات التعليم المتقدم، ويعتبر مدخلاً نظريا لفهم النظام التعليمي الجامعي والتعليم العالي، ويقدم إطارا نظريا يتناول مفاهيم تتعلق بهذه المؤسسات ومخرجاتها.

الأهمية العملية: يتناول البحث مناقشة وتحليل دور الجامعة في تقدم المجتمع، وهو بذلك يعتبر أداء تحليلية لتقييم عمل المؤسسات المعنية وتصويب عثراتها، والنتائج المترتبة عنه تساهم في الرفع من جودة مخرجاتها وسبل تطويرها وما تقدمه من ادوار.

1.3- مجالات البحث: تم تحديد مجالات البحث الرئيسية الثلاث على النحو التالي:-

1. المجال البشري: مخرجات التعليم الجامعي، مخرجات التعليم العالي والكوادر العلمية بالجامعات ومراكز البحث العلمي.
2. المجال المكاني: الجامعات ومؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي بالمجتمعات العربية **مع التركيز على المجتمع الليبي**.
3. المجال الزماني: المراحل التاريخية التي شهدت انشاء الجامعات على النمط الحديث بالمجتمعات العربية، وهي تتركز في النصف الثاني من القرن العشرين ووائل القرن الحالي.

1.4- **المنهج المستخدم:** البحث من النوع الوصفي التفسيري لأنه مناسب لطبيعة البحث وأهدافه، فالبحث الوصفي يمكّن الباحث من وصف دقيق لخصائص الظاهرة، ويساعد على تشخص الظروف الموضوعية لها، ولأن البحث ينطوي على بيانات كمية ومعالجات نظرية وتفكيك البيانات الكمية وإعادة تركيبها لاستشراف دلالاتها والمتغيرات الفاعلة فيها تتطلب الأمر استخدام الأسلوب التحليلي، وبهذا يمكن وصف البحث بأنه من النوع الوصفي التفسيري.

1.6- مصادر جمع البيانات: يقوم البحث على بيانات مصدرية معدة سلفا تشمل: رسائل عملية، أبحاث ومقالات اكاديمية ذات علاقة بمشكلة البحث مطبوعة أو رقمية، منشورة وغير منشورة، بما في ذلك زيارة مواقع على شبكة المعلومات الدولية Internet تعود لمؤسسات وطنية ودولية، ومنها ما هو انتاج لأكاديميين متخصصين.

ثانيا الإطار النظري: يتضمن الإطار النظري معالجة نظرية لعدد من الموضوعات الأساسية لمشكلة البحث، ويُعني بالمتغيرات التي يُعتقد أنها ذات تأثيرا كبيرا على أداء الجامعة ومؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي وآداها لوظائفه، ويستند على النظرية البنائية الوظيفية إطارا مناسبا وأداة تحليلية لهذه الجوانب التي تعكس طبيعة عمل الجامعات العربية من حيث قيمة البحث العلمي فيها، ومشاركتها الفاعلة في الحياة العامة بالمجتمع. النظرية البنائية الوظيفية وليدة الاتجاه البنائي الوظيفي وهو من أهم الاتجاهات النظرية في علم

الاجتماع والانثروبولوجيا واوسعها انتشارا خلال النصف الأخير من القرن العشرين، وقد ساهم الوظيفيون في تقد النظرية السوسيولوجية فبلغت اوجها خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي لدرجة أن كثير من علماء الاجتماع اعتقدوا أن البنائية الوظيفية هي النظرية السوسيولوجية السائدة في هذا العلم، ويذكر أحد رواد الوظيفة (روبرت نزيت) أن البنائية الوظيفة كانت بدون ادنى شك أهم نظرية اجتماعية في القرن العشرين [3] ، فهي يمكن أن تقدم أُطر تفسيرية ومقولات نظرية اقنعت الباحث بأن يعتبرها النظرية المرجعية الأساسية للبحثيؤكد الاتجاه البنائي الوظيفي وهو المنبع الذي استقت منه النظرية الوظيفية منطلقاتها ومقولاتها على المماثلة العضوية بين المجتمع والكائن الحي، ومبدأ الاعتماد المتبادل بين الأعضاء، وتشكّل القيم محورا رئيسيا في البنائية الوظيفية، والفكرة الأساسية التي يقوم عليها أن المجتمع نظام كلي يتكون من أجزاء متساندة، وهذا الكل يأتي قبل الأجزاء، ولا يمكن فهم أي جزء من اجزائه مثل السمات الثقافية والمؤسسات القانونية والنظم الاسرية إلا بالرجوع إلى نظام المجتمع ككل، والعلاقة بين الجزء والكل علاقة وظيفية يقوم فيها الجزء بأداء بوظيفته من أجل المحافظة على بقاء الكل واستمرار وتوازنه، من خلال تحقق الاعتماد المتبادل بين الأجزاء وهو اعتماد وظيفي [4] الجامعة مؤسسة أساسية في النسق الثقافي يسري عليها ما يسري على بقية المؤسسات الأخرى المكونة للبناء الاجتماعي العام، ومن هذه المنطلقات يمكن النظر إلى عناصر الإطار النظري الرئيسية لهذا البحث كما يأتي:

- لمحة مختصرة حول نشأة الجامعات وتطورها.
- تعريف المفاهيم والمصطلحات الأساسية للجامعة والتعليم العالي ومراكز البحث العلمي.
- وظائف الجامعات ومؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي والادوار المترتبة عليها.
- واقع الجامعات في المنطقة العربية والتعليم العالي ومراكز البحث العلمي.
- العوائق التي تعترض الجامعة ومراكز التعليم العالي ومراكز البحث العلمي في آداها لوظائفها.

3.1- لمحة مختصرة حول نشأة الجامعة وتطورها: تعود البدايات الأولى لظهور الجامعات إلى القرن الثامن الميلادي وكان ذلك في المجتمعات العربية، فقد ظهرت أول الجامعات في المغرب العربي حيث تأسست جامعة الزيتونة بتونس في سنة 737م، وجامعة القرويين بالمغرب في سنة 859م، ثم جامعة الأزهر بمصر في سنة 970م [5]، أما الجامعات التي تحمل مفهوم الجامعة كما هو متعارف عليه حديثا ظهرت في أوائل القرن العشرين وهي المعنية في هذا البحث. تشير الدراسات إلى أنه حتى سنة 1950 لم يزد عدد الجامعات في المنطقة العربية عن عشرة، واليوم تعج بما يزيد عن (200) مؤسسة للتعليم العالي من الجامعات والكليات بسبب الطلب المتزايد اجتماعيا على التعليم، والتزمت الحكومات بجعل التعليم العالي في متناول الجميع قدر الإمكان، وظل تمويل المؤسسات الخاصة بالتعليم العالي يتمم عن طريق مصادر عمومية [6]، بالنسبة لليبيا افتتحت الجامعة الليبية في العام 1955-1956 بكلية الحقوق في بنغازي، ثم تلتها كلية العلوم في طرابلس، وفي سنة 1962م أُنشئت كلية الزراعة في مدينة طرابلس وكان مجموع الطلاب المسجلين بها (400) طالب [7] بيّن تقرير صادر عن منظمة اليونيسكو ازدياد اعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم الجامعي سنوياً نتيجة لازدياد الوعي المجتمعي بأهميته، وكثرت مؤسساته لاستيعاب خريجي الثانويات المتزايد سنة بعد أخرى، وقفز العدد من (2,967,000) طالباً في عام 1998م إلى (7,607,000) طالباً في سنة 2008م.

جدول (1)

ازدياد عدد الطلاب في التعليم العالي بدوام كامل وجزئي خلال الفترة (2005-2010)

البلد	عدد الطلاب 2005	عدد الطلاب 2010	نسبة الزيادة %
الجزائر	792,452	1,144,271	44.39
البلد	عدد الطلاب 2005	عدد الطلاب 2010	نسبة الزيادة %
البلد	عدد الطلاب 2005	عدد الطلاب 2010	نسبة الزيادة %
جيبوتي	1,696	4,705	177.41
مصر	2,397,387	2,645,832	10.36
الأردن	217,823	246,928	13.36

لبنان	165,730	202,345	22.09
موريتانيا	8,758	14,536	65.97
المغرب	366,879	418,833	14.16
فلسطين	138,139	196,625	42.33
سلطنة عمان	48,483	78,063	61.01
السعودية	603,771	903,567	49.65
تونس	311,569	360,172	15.59

Source\ Structured from UNESCO Institute, http://data.uis.unesco.org

لقد شهد التعليم الجامعي والتعليم العالي في الوطن العربي حدوث طفرة سريعة تحققت في بنيته ومؤسساته واتساع مجالاته، وحصل ازدياد مضطرد في أعداد طلابه، وانفتحت المجتمعات العربية عليه بحيث أصبح يُنظر غالبية افراد المجتمع إلى التعليم العالي على أنه هدف لأبنائهم بعد إنجاز المرحلة الثانوية نظرا للمزايا المتحققة منه، فهو وسيلة للحصول على عمل مريح وتأمين سبل العيش بالإضافة إلى أنه سبيل التعليم المتقدم، ويضفي على حامل شهادة التعليم العالي مكانة اجتماعية مرموقة وهذا يدخل في نسق القيم، النظرية البنائية الوظيفية وتنظر إلى القيم وأساليب الحياة والأخلاق السائدة في أوساط الجماعة على أنها هي التي تحدد إشارات الطريق الثابتة نسبيا التي ينبغي أن يستهدي بها الناس في شؤون حياتهم، ويعتبر الاتساق والتساند في النسق التعليمي قائما على الترابط القيمي المصلحي الذي يتجسد في المكانات والادوار والعلاقات الاجتماعية، إذ أن المجتمع يحدد النظر إلى الأشياء وفقا لمنظومة قيمية واضحة المعالم وإعطاء قيمة لها.

لقد تبنت الحكومات العربية سياسات نشر التعليم على نطاق واسع للرقي بالمجتمع، إذ تشير الدراسات إلى أن نسبة الانفاق على التعليم بلغت ما بين 10-20% من ميزانياتها بما في ذلك التعليم العالي، وتكفلت بضمان فرص الالتحاق به لكافة أفراد المجتمع، ولكن لم يكن بالإمكان الاستمرار في هذا الانفاق بسبب عوامل عديدة من اهمها: النمو السكاني، [8] محدودية الموارد المالية، الديون الخارجية والمشكلات السياسية؛ فقد تطلبت هذه مواجهة

المتغيرات نفقات مالية حّدت من الميزانيات المخصصة للجامعات، وتقليص ميزانية التعليم العالي من الميزانية الوطنية لا تلبي طموحاتها

أما مراكز البحث العلمي يعود انشائها لخمسينيات القرن الماضي، وكثير ما اتهمت بتركيزها على البحوث الاكاديمية على حساب البحوث التنموية، بيد أن بعض الباحثين يعتبر جهود البحث والتطوير في الوطن العربي جيدة بوجه عام، وأن أكثر من 90% منها تتناول البحث في المجالات التطبيقية، وتشكل تخصصات الطب والزراعة الكيمياء والهندسة الكيميائية ثلاثة ارباع مخرجات البحوث التي تتم في هذه المراكز، أما بحوث التطوير في العلوم الاساسية في الميادين الجديدة المتقدمة مثل تقانة المعلومات وبيولوجيا الجزيئات لا تزال محدودة الجدية أو منعدمة بالمرة [9].

2.2- المفاهيم والمصطلحات المستخدمة: تقتضي طبيعة البحث العلمي على أن يستعين الباحث بعدد من المفاهيم والمصطلحات لبلورة مشكلة بحثه، ويُعرف المفهوم على أنه:" لفظة تعكس تجريدا يلخص عدد من الملاحظات، وهو لفظ عام يعبر عن مجموعة متجانسة من الأشياء، وهو عبارة عن تجريد للواقع يسمح بان نعبر عن هذا الواقع من خلاله، أما المصطلح Term فهو عبارة عن لفظة أو أكثر يستخدمها الباحث للتعبير عن مفهوم معينا [10]؛ المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في هذا البحث تتعلق بالجامعات ومؤسسات التعليم ومخرجاتها، ومراكز البحث العلمي النوعية.

مفهوم الجامعة: لا يوجد تعريف موحد لمفهوم الجامعة وإنما تختلف تعريفاتها من مجتمع تبعا لمعطيات عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية وحضارية، وقد ورد في (المعجم الوسيط) كلمة الجامعة بمعنى الغلّ أي جمع اليدين إلى العُنُق، والجامعة مجموعة معاهد علمية تسمى كليات تدرس فيها الآداب والفنون والعلوم، وهي كلمة محدثة، وجامعة أمر جامع ، وكلمة جامعة كثيرة المعاني، الجامعــة في اللغة مؤنث الجامع وهو اسم يطلق على المؤسسة الثقافية التي تشتمل على معاهد التعليم العالي في أهم فروعه كاللاهوت والفلسفة والطب والحقوق والهندسة والأدب، أما اصطلاحا تعددت واختلفت تعريفات، من بينها أن مفهوم الجامعة يشير إلى:" كل أنواع الدراسات أو التكوين الموجه للبحث التي تتم بعد مرحلة

الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات التعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة، وأنها أنها مؤسسة إنتاجية تعمل على اثراء المعارف وتطوير التقنيات وتهيئة الكفاءات مستفيدة من التراكم العلمي الإنساني في مختلف المجالات العلمية، الإدارية والتقنية [11].

الوظيفة: غالبا ما يشير مفهوم الوظيفة إلى الاسهام الذي يقدمه الجزء للكل في المجتمع، وهي عند بارسونز مركّب من النشاطات الموجّهة نحو سد حاجة أو حاجات النظام، وتشير أيضا إلى الجانب الثابت (الاستاتيكي) في النظام، ويرتبط مفهوم الوظيفة Function بالمركز والدور، فالمركز يشير إلى صفة شاغل الوظيفة، والدور Role يعبر عن الجانب الحركي لها؛ بمعنى أن الأنشطة التي يقوم بها شاغل المركز لتحقيق أهداف الوظيفة، [12] وهي واجبات معينة تتطلبها انساق التنظيم، فالدور أداءات وتفاعلات تلبي وظيفة النظام

التعليم: يقصد بالتعليم Education:" العملية التي يكتسب الفرد من خلالها المعرفة وتنمي فيه القدرات والاستعدادات، والتعليم الأكاديمي هو الذي يتم خلال المؤسسات التعليمية مثل المدارس والمعاهد والجامعات بالطرق التقليدية، وهو النوع الأكثر انتشارا [13].

التعليم الجامعي: التعليم الجامعي هو مرحلة متقدمة من التعليم تأتي بعد الحصول على الشهادة الثانوية، المستوى التعليميّ الذي يأتي مباشرةً بعد التعليم الثانوي تنتهي بعد، ويجب أن ينجز الطالب اجتياز المواد المقررة من الجامعة الملتحق بها حسب المعايير الموضوعة، ويحصل بموجبها على شهادة تؤهله من الحصولِ على عمل لائق في أحد مؤسسات الدولة، وتمكنه من الاستمرارِ في الدراسةِ لمراحل متقدمة لنيل درجة الاجازة العالية (الماجستير) أو الاجازة الدقيقة (الدكتوراه).

تختلف في مقرراتها ومناهجها عن مرحلتي التعليم الأساسي والتعليم المتوسط، يدرس فيها الطلاب أحد فروع العلم بشكل أكثر تخصصا، ولها نظام خاص من حيث توقيت الدراسة وأساليبها وطرق الامتحانات والتقييم، وتصنف عند البعض من ضمن التعليم العالي، ومن التعريفات الأخرى للتعليم للجامعي أنه: المستوى التعليميّ الذي يأتي مباشرةً بعد التعليم الثانويّ، ويجب أن يُحقّق الطالب معدلاً دراسيّاً في المرحلة الثانوية يُؤهلهُ للدراسةِ الجامعية،

أو للالتحاقِ بالتخصصِ الجامعي الذي يهتمُ بدراسته، وبعد التخرج من التعليم الجامعي يحصلُ الطالب على شهادةٍ تؤهله من الحصولِ على عملٍ معينٍ ضمن مؤهلاتهِ التعليمية، أو تساعدهُ في الاستمرارِ بدراسةِ مراحلٍ متقدمةٍ من الدراسات العُليا في الجامعة.

التعليم العالي: يقصد بالتعليم العالي:" أعلى مرحلة في التعليم، والجهود والبرامج التعليمية المتطورة التي تتم على مستوى الجامعات والكليات والمعاهد والمراكز المرتبطة بها" [14]؛ التعليم العالي هو تأهيل أجيال المستقبل، وهو أفضل أنواع الاستثمار وأكثرها فائدة لان المؤسسات التعليمية على تغذية المجتمع بقيادة مستقبلية في كافة المجالات، ويعرّف معهد اليونسكو للإحصاء التعليم العالي بأنه يعتمد على التعليم الثانوي، وتوفر أنشطة التعلم في مجالات التعليم المتخصصة، ويهدف إلى التعلم على مستوى عال من التعقيد والتخصص، ويشتمل على ما يُفهم عادة على أنه تعليم أكاديمي، ويشتمل على التعليم المهني المتقدم، وأنظمة التعليم العالي مؤسسات مثل الجامعات والكليات ومعاهد الفنون التطبيقية تقدم المؤهلات على مستويات مختلفة من خلال برامج التعليم الرسمي سواء في الموقع أو على بعد أو في شكل مختلط [15]. تشتمل أنظمة التعليم العالي على مؤسسات مثل الجامعات، والكليات، ومعاهد الفنون التطبيقية، ومؤسسات التدريب المهني، سواء العامة أو الخاصة، وتقدم المؤهلات على مستويات مختلفة وبطول متفاوت من خلال برامج التعليم الرسمي سواء في الموقع أو على بعد أو في شكل مختلط

مركز البحث العلمي: تتعدد تعريفات مراكز البحث والدراسات وهذا يعبر عن اختلاف الباحثين والعلماء حولها، ولكن هذا لا يمنع من وجود شبه اجماع على تعريفها؛ مراكز البحث العلمي مؤسسات راند للأبحاث ومن بين التعريفات أنها:" تلك الجماعات أو المعاهد المنظمة التي يتحدد هدفها بإجراء أبحاث مركزة ومكثفة، وتشتغل على تقديم الحلول والمقترحات للمشاكل المدروسة خصوصاً في المجالات التكنولوجية والاجتماعية والسياسية والاستراتيجية أو ما يتعلق بالتسلح" [16]، هذا التعريف ينطلق من الدور الذي تقوم به مراكز الأبحاث، ويصفها أستاذ العلاقات الدولية بجامعة جورجيا الأميركية، والباحث *في* مركز ودرو ويلسون Woodrow Wilson *بواشنطن هوارد ج ويارد*ا Howard J Wiarda بأنها

عبارة عن مراكز للبحث والتعليم تبحث في المسائل بعمق، لا تشبه الجامعات أو الكليات، ولا تقدم مساقات دراسية فهي مؤسسات غير ربحية وإن كانت تملك منتجا هو البحث، هدفها الأساسي توفير البحوث والدراسات المتعلقة بالمجتمع والسياسات العامة للدولة، ولها تأثير فعّال في مناقشة تلك السياسات، والتأثير في القضايا الساخنة التي تهم الناس [16].

التقدم الاجتماعي: تعود فكرة التقدم إلى الفلاسفة الاجتماعيين أمثال (كوندرسيه وسان سيمون) وغيرهم الذين قدموا صورة مشرقة لمستقبل البشرية تقوم على الإيمان بقدرة العلم على حل المشكلات التي تواجه البشرية واعتباره السبيل لبلوغ مراحل متقدمة، وبعد ظهور علم الاجتماع تبلور المصطلح اكثر وضوحا في اعمال **(اوجست كونت)** فيما اطلق عليه (الديناميكا الاجتماعية) ليشير إلى المجتمع في حالة تغيره، وتتابع المراحل التي يمر بها واحدة تلو الأخرى محققة أوضاع أكثر تقدما [17]، ثم ظهر مصطلح التقدم الاجتماعي Social Progress بصورة واضحة ليشير إلى انتقال البشرية من الحالة التي هو فيها إلى حالة أكثر رخاء وسعادة لأفراده تتحقق فيها كمالات الأنسان، وحديثا يجمع علماء الاجتماع على استخدام مصطلح التغير الاجتماعي Social Change ليعبر عن كافة صور التحول التي تجري بالمجتمع برؤية أكثر شمولا، وانتقاله من حالة إلى أخرى بغض النظر على أي اعتبارات لعوامله وسرعته واتجاهه.

2.3- معالجة نظرية: في هذا الموضع مناقشة لأهم القضايا الرئيسية المتعلقة بطبيعة عمل الجامعة ووظيفتها، والادوار المترتبة عن هذه الوظيفة في ضوء النظرية البنائية الوظيفية، فهي أحد مكونات نظام اجتماعي يؤدي وظائف أساسية بالمجتمع وهي نظام التعليم الجامعي ويشمل التعليم الجامعي والتعليم العالي والبحث العلمي، ويرى اميل دوركايم David Émile Durkheim (1858-1917م) أن النظام الاجتماعي يوجد لإشباع الحاجات الاجتماعية، وأن كل الانساق الأخلاقية التي يؤديها الناس تؤدي وظيفة للتنظيم [18].

النظرية البنائية الوظيفية حصيلة تراكم اعمال عدد من العلماء في حقل علم الاجتماع والانثروبولوجيا امثال: كونت، دوركايم، سبنسر، فيبر، مالينوفسكي، رادكليف براون وغيرهم كثيرون يُنسب إليهم تشكّيل الاتجاه البنائي الوظيفي، ويعتبر هذا الاتجاه من أهم الاتجاهات

النظرية في علم الاجتماع واوسعها انتشارا خلال النصف الأخير من القرن العشرين، وتأثر بالاتجاه الوظيفي في علم الأحياء السابق عليه في الظهور، وقد ساهم الوظيفيون في تقدم النظرية السوسيولوجية فبلغت اوجها خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي لدرجة أن كثير من علماء الاجتماع الأمريكيين اعتقدوا أن البنائية الوظيفية هي النظرية السوسيولوجية السائدة، ويذكر (روبرت نزيت) وهو أحد رواد الوظيفة أن البنائية الوظيفة كانت بدون أدني شك أهم نظرية اجتماعية في القرن العشرين. يقوم الاتجاه البنائي الوظيفي على فكرة البناء والوظيفة، والبناء الاجتماعي نسق عام يتكون من النظم الاجتماعية الرئيسية والنظم الفرعية، ويرتبط بمظاهر السلوك الإنساني ومجموعة مترابطة من الظواهر الاجتماعية، وتتحدد طبيعة كل نظام اجتماعي بموجب هذا الترابط، وفيما يتعلق بمقولة الوظيفية يربط ب. ك. مالينوفسكي B. K. Malinowski بين الوظيفة ودراسة العلاقات المتبادلة بين البناءات في اي نسق، والمحور الرئيسي يدور حول تحليل وتفسير كل جزء "بناء" في المجتمع، وابراز الطريقة التي تترابط عن طريقها الاجزاء بعضها مع بعض [19]

البحث ينظر إلى الجامعة ومؤسسات التعليم العالي والمراكز البحث من حيث وظائفها والادوار التي تقوم بها، وما يعتريها من تغير اجتماعي تلعب فيه الثقافة دورا كبيرا، والتغير يتم في اتجاه معين لمرحلة معينة على نحو مستقيم ثم يتغير الاتجاه، وقد يكون التغير على نحو مستقيم أو على شكل ذبذبات أو مطابق لمنحنى معين، ولكن المهم في الأمر أن كل تطور لابد أن يصل إلى نهايته، ويبدأ ويتطور من جديد وهكذا دواليك، وقد تعود الثقافة في مجرى هذه التغيرات غير التامة وغير المنتظمة إلى بعض الحالات التي كانت عليها سابقا، وبذلك يقترب التطور إلى ما يشبه الدائرة كما هو متوقع في تاريخ المجتمع الانساني [20].

الجامعة ما هي إلاّ نسق فرعي ينطوي على عناصر بنائية وعناصر وظيفية تعمل في تناغم مع الانساق الأخرى التي تشكل البناء الاجتماعي العام، فالعناصر الثقافية تحدد أنماط التفاعل الاجتماعي، وتعمل على استيعاب التوترات التي تصيب البناء الاجتماعي في انساقه، وتقابله بتغيرات تمتص التوترات التي تواجهه وتعمل على إعادة توازن الانساق

الفرعية حتى يمكنها تأدية وظائفها بكفاءة، وفي هذا بقاء للنسق العام واستمراره وقوته، وقدم تالكوت بارسونز Parsons Talcott (1902–1979م) تفصيلات كثيرة في هذا الصدد.

وظيفة الجامعة: تتشابه وظائف الجامعات من الناحية النظرية في كونها مكان للتعليم المتقدم والبحث العلمي لكنها تختلف من الناحية العملية من مجتمع لأخر، فالجامعات في الدول المتقدمة تتفاعل مع البيئة الموجودة فيها، فاذا كانت صناعية تتضمن مقرراتها تخصصات الصناعية، وإذا كانت زراعية تهتم بدراسة مواد تتعلق بتحديث الزراعة، ، فضلا عن السعي لتعزيز قدرتها التنافسية حتى يمكنها الاستمرار في آدا رسالتها [21]، وهذا يدلل على أهمية الجامعة في تقدم المجتمع والمحافظة على البيئة التي تكون فيها، وإمكانية قيادتها للتغيير الاجتماعي.

لقد أدى التغير المتسارع في جوانب المعرفة وتطبيقاتها إلى ازدياد الاهتمام بالبحث العلمي والمشاركة الفاعلة في مناشط المجتمع مباشرة، فلم يعد دور الجامعة يقتصر على نقل المعرفة المتقدمة لطلاب التعليم المتوسط بل تعددت ادوارها فباتت لتشمل توسيع آفاقه المعرفية والثقافية، واعداد كوادر بشرية مؤهلة علميا في تخصصات مختلفة، وتساهم في تأهيل القيادات السياسية والنخب الفكرية، وفرضت متغيرات العصر الحديث مداخل جديدة لتحقيق هذه الغايات قوامها التشبيك المعرفي، والتعاون الفاعل بين الجامعات ومراكز البحث العلمي، والتعاون مع مؤسسات المجتمع بما يكفل بلوغ مجتمع المعرفة [22]، ويسري هذا الحال على مراكز البحث العلمي إلى حد كبير، فهي تتولى استقبال الباحثين، وتوفر الظروف المناسبة لهم للبحث والتطوير، وتوجههم إلى بحث ودراسة موضوعات معينة ذات اهمية بالغة في النهوض بالمجتمع وتتولى تمويلها.

قد دفع هذا التوسع في وظائف الجامعة المجتمعات إلى انشاء جامعات وكليات جديدة وتحديث الموجود منها، وعقدت المجتمعات النامية الآمال على جامعاتها لتلبية طموحاتها بأن تؤدي دورها الحقيقي كما فعلت جامعات الدول الغربية نحو التنمية الشاملة والعمل على حل مشكلات المجتمع، ونجم عن ازدياد الوعي المجتمعي بأهمية التعليم العالي فتضاعفت اعداد الطلاب الجامعيين سنوياً، وازدادت مؤسساته لاستيعاب الأعداد الكبيرة المتدفقة إليه،

وقفز العدد من (2,967,000) طالب وطالبة في سنة 1998 إلى (7,607,000) طالب وطالبة في العام 2008. [23].

جدول (2)

ازدياد عدد الطلاب في التعليم العالي بدوام كامل وجزئي خلال الفترة (2005–2010)

البلد	عدد الطلاب 2005	عدد الطلاب 2010	النسبة %
الجزائر	792,452	1,144,271	44.39
دجيبوتي	1,696	4,705	177.41
مصر	2,397,387	2,645,832	10.36
الأردن	217,823	246,928	13.36
لبنان	165,730	202,345	22.09
البلد	**عدد الطلاب 2005**	**عدد الطلاب 2010**	**النسبة %**
موريتانيا	8,758	14,536	65.97
المغرب	366,879	418,833	14.16
فلسطين	138,139	196,625	42.33
سلطنة عمان	48,483	78,063	61.01
السعودية	603,771	903,567	49.65
تونس	311,569	360,172	15.59

Structured from UNESCO Institute for Statistics

يرى اميل دوركايم D. É. Durkheim (1858–1917م) أن النظام الاجتماعي يوجد لإشباع الحاجات الاجتماعية، وأن كل الانساق الأخلاقية تؤدي وظيفة للتنظيم الاجتماعي، وبغض النظر عن الحالات الشاذة فإن كل مجتمع يطور نظاما أخلاقيا يتلاءم مع الوظيفة الحقيقية التي يؤديها [24].

وفقا لمنطلقات النظرية البنائية الوظيفية أن نسق العلاقات الاجتماعية والقيم الثقافية في كل مرحلة من مراحل التغير يرتبط ارتباطا بنائيا ووظيفيا بالانساق الأخرى المكونة للمجتمع،

وأن أي تغير في احد هذه الانساق أو بعضها يؤدي إلى تغير مصاحب في الانساق الأخرى، وينعكس هذا على الجامعة ومؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي ونسق القيم المتعلقة بالبحث العلمي كانساق ثقافية، إذ أن جوهر القيم عبارة عن الاعتقادات التي تصور الاتجاهات الرئيسية التي تبعث على استقرار البناء الاجتماعي وتدفع إلى هذه الانساق، ثم اعادة توازنها واتساقها مع النسق العام.

الجامعة والتغير الاجتماعي: التغير سيرورة دائمة لكل المجتمعات ولكن ما يميز التغير في العصر الحالي سرعة هذا التغير واتساع نطاقه بفعل عوامل كثيرة من أهمها ثورة التكنولوجيا وتطبيقاتها في مجالات الحياة المختلفة، وتغلغل المعرفة الرقمية في حياة الناس، وتقدم وسائل الإعلام Info-media، هذه التغيرات الجديدة تعتبر تحديا للمجتمع لا يمكن التغلب عليها إلاّ بالعلم والتخطيط العلمي وذلك يتطلب وجود علماء وخبراء قادرين على اعداد الاستراتيجيات الملائمة للتعامل مع المتغيرات الجديدة بكفاءة عالية، والجامعات ومؤسسات التعليم العالي منوطة بإعداد الخبراء والمفكرين والقادة الذين يستطيعون مواجهة التحديات الآنية، والتنبؤ بالتحديات المستقبلية والاعداد لها قبل حدوثها [25].

لذلك انتشرت الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في المجتمعات العربية بدرجة كبيرة في العقود الأخيرة، وحصل ازديادا ملحوظا في مراكز البحث العلمي المتخصصة في مجالات معينة، وساهم هذا الازدياد في استيعاب افواج كثيرة من الطلاب الوافدين على الجامعات، واعداد كبيرة من الملتحقين بالدراسات العليا والباحثين، ولكن هذا الازدياد لم يحقق الآمال المعقود عليه بسبب عوامل كثيرة يأتي الحديث عنها في موضعها. تشير الإحصاءات إلى تضاعف عدد الجامعات في الدول العربية أكثر من مرتين خلال عشر سنوات فقط، فقد ازداد من (174) جامعة في سنة 1999 إلى (398) جامعة عربية في عام 2009، وبإضافة المعاهد العليا وكليات المجتمع ومعاهد إعداد المعلمين وغيرها من مؤسسات التعليم العالي يصل إلى (1139) مؤسسة، منها 36% مؤسسات [26].

التعليم الجامعي والتعليم العالي مكّون ثقافي، والوظيفيون ينظرون إلى العامل الثقافي في التغير الاجتماعي بمنظار مختلف يقوم على الاستقرار والتوازن وإعادة التوازن، وتناولوا

تحليل التغير الاجتماعي من خلال محاولة فهم الثقافة، وكيف تسهم الأجزاء المختلفة في المحافظة على النسق الكلي، ويحدث التغير نتيجة لعوامل داخلية وعوامل خارجية، فالعوامل الداخلية تأتي من داخل النسق ذاته ويكون ذلك بسبب الاختلافات الفردية الناجمة عن الاختلاف الجيلي بين القديم والجديد، والعوامل الخارجية تأتي من خارج النسق نتيجة لمنافسة القوى الخارجية للقوى الداخلية ومحاصرتها من أجل السيطرة وإحداث التحول.

بالنسبة للحالة الليبية وما اصابها من تغير في هذا الصدد بدأ التعليم الجامعي في الانتشار منذ انطلاقه سنة 1955م وازداد عدد الجامعات والكليات والأقسام التخصصية فوصل إلى عشر جامعات للتعليم الجامعي، وجامعتان ذات طبيعة خاصة هما الجامعة الاسمرية والجامعة المفتوحة، وتضم هذه الجامعات (198) كلية، وعدد (1256) قسما تخصصيا، وبلغ عدد طلاب بها (342795) طالب وطالبة، منهم 50% تقريبا بجامعتي طرابلس وبنغازي لوحدهما، وحوالي 29% بجامعات عمر المختار والزاوية والمرقب، والنسبة الباقية وهي 21% بالجامعات الأخرى، والجدول رقم (3) يبين أهم مؤشرات التعليم العالي والتعليم الجامعي [27]. لقد بيّنت أحد الدراسات الحديثة نسبيا عدة من المؤشرات تعكس واقع الجامعات والتعليم العالي. الجدول رقم (3)

لجدول (3) بعض المؤشرات الأساسية حول التعليم العالي فى ليبيا (2014)

ت	المؤشر	المقدار
.1	عدد الجامعات	12
.2	عدد الكليات	198
.3	عدد الاقسام التخصصية	1256
.4	أجمالي عدد الطلاب	342795
.5	النسبة المئوية لطلاب التعليم الجامعي الى عدد السكان	%5.7
.6	عدد أعضاء هيئة التدريس الوطنيين القارين	9525
.7	عدد اعضاء هيئة التدريس المغتربين	1727
.8	عدد اعضاء هيئة التدريس المتعاونين	5194
ت	المؤشر	المقدار

.10	عدد المعيدين	4114
.11	عدد الموظفين بالجامعات	18627
.12	عدد الموفدين للدراسات العليا	5948
.20	متوسط عدد الطلاب للقاعة او المدرج الواحد	113 لكل قاعة
.22	عدد الطلاب لقاعة الانترنيت الواحدة	3647 طالب
.23	عدد المعامل والمختبرات العاملة	1476
25	متوسط عدد الفنيين والمهندسين للمعمل الواحد	1.6
26	نسبة سعة الاقسام الداخلية لعدد الطلاب	%10.3

المصدر/ العكاري وآخرون، 2014.

حول التعليم العالي بالمجتمعات العربية ارتفعت أعداد الطلاب الملتحقين بالدراسات العليا لنيل درجة الماجستير والدكتوراه داخل البلاد وخارجها، وانفقت الحكومات العربية ما يتراوح ما بين 10–20% من ميزانياتها على التعليم بما في ذلك التعليم العالي، وضمان فرص الالتحاق به للجميع قد الإمكان ولكن لم يكن ممكنا الاستمرار في هذا النهج بسبب النمو السكاني، ومحدودية الموارد المالية، والديون الخارجية فضلا عن المشكلات السياسية وهي جوانب تتطلب نفقات مالية عالية حدتّ من الميزانيات المخصصة للجامعات والتعليم العالي الحوات، ص لتصل إلى 5% من الميزانية الوطنية، وهي نسبة منخفضة لا تلبي طموحات مؤسسات التعليم العالي (6).

اصبح التعليم العالي هو المحرك لعمليات التنمية المستدامة، ومجتمع المعرفة هو القادر على استثمار الموارد المتاحة فيه برشد وعقلانية، والقدرة على خلق موارد متجددة، والتعامل مع اقتصاد المعرفة، وتراكم رأسمال المعرفي، فالمعارف الحديثة ليست وقف على الاقتصاد بل تشمل مختلف الميادين وفي طليعتها المعرفة الثقافية التي قوامها المعرفة اللغوية والأدبية والصحية والبيئية والفنية والاجتماعية وسائر فروع المعرفة والانسانية، واقتصاد المعرفة ليس حكر على مجتمعات معينة فالناس في كل أنحاء العالم يتمتعون

بالذكاء والقدرات ولكن استثمار قدراتهم يتوقف على معرفة المجتمع لهم وتحفيزهم للإنتاج العلمي والمساهمة في تقدم المجتمع أو بقاؤه في دائرة التخلف [25].

2.4- واقع الجامعات العربية في المجتمعات العربية: عملت السياسات التعليمية بالمجتمعات العربية على نشر التعليم الجامعي والتعليم العالي في مختلف التخصصات لاستثمار مقدراتها وتحقيق سبل الحياة الكريمة لمواطنيها، وحققت بعض الجامعات نجاحات كبيرة، وقد اظهر التصنيف الأكاديمي لجامعات العالم لعام 2014 جامعة الملك عبد العزيز، وجامعة الملك سعود كانتا من بين أفضل (500) جامعة على مستوى العالم، وفي الإمارات العربية المتحدة تم إطلاق الهيئة الوطنية للبحث العلمي في مارس 2008 بواسطة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومنذ العام 2010، قامت الجامعة بتقديم 55 طلب براءة اختراع على الأقل، وفي يونيو 2014 تم منح عشرون براءة اختراع للجامعة، ويتضح واقع الجامعات العربية من خلال موقعها في الترتيب العالمي للجامعات، فقد بلغ 30% من حيث وظائفها التدريس، وحجم ومردود وسمعة البحث العلمي بالجامعة 30%، دور الجامعة في اكتشاف ونشر العلوم الحديثة 30%، مردود الصناعة 2.5%، والمظهر العالمي التي تقدر بنسبة الأبحاث المنشورة والتي أحد مؤلفيها من خارج الجامعة 2.5% [28]. هذه النجاحات والانجازات تدعو للفخر، وتبعث الأمل في الوصول إلى مستويات معيشية متقدمة، ولكن الأمر ليس بهذه الصورة الوردية دائما فهي تمت في فترات تاريخية معينة لدى مجتمعات محددة بينما واقع الحال يبين خلاف ذلك.

تعاني الجامعات العربية ومؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي من ضعف التعاون فيما بينها وشح التمويل المالي، وقد خلص تقرير منظمة اليونيسكو للعلوم لسنة 2015 وهو يصدر كل خمس سنوات الى وجود حاجة لجدول أعمال مترابط، وتمويل مستدام تقترحه الاستراتيجية العربية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار التي تبناها مجلس وزراء التعليم العالي والبحث العلمي العرب في العام 2014، وقد حثت على الانخراط في تعاون دولي أكبر في (14) من المجالات العلمية والقطاعات الاقتصادية الاستراتيجية بما في ذلك الطاقة النووية، وعلوم الفضاء والتكنولوجيات التحويلية مثل المعلوماتية الحيوية والتكنولوجيا

الحيوية النانوية، وتنادي بتبني استراتيجية بمشاركة العلماء المغتربين، وتحفيز العلماء على العوة لبلدانهم والانخراط في البحث والتطوير، و ودعت إلى الاستثمار أكبر في التعليم العالي والتدريب والحد من هجرة العقول [29]، ومن مظاهر تعثر الجامعات العربية نقص الكفاءات العلمية خاصة الباحثين المتفرغين للبحث العلمي إذ تقدر نسبتهم في البلدان العربية دون ثلث المعدل العالمي في سنة 1996م، حيث بلغ المعدل العربي 0,35% باحث لكل 1000 نسمة، مقابل المعدل العالمي 0,36 وفي اسرائيل وهي تقع في الجوار العربي 5,2/ 1000 نسمة، ويبدو واضحا أنها أعلى من المعدل العالمي بكثير، وضعف المعدل العربي حوالي خمس عشرة ضعف [22].

الجامعات المغاربية والتعليم العالي بوجه عام ظلا بعيدين عن القيام بأدوارهما وتحقيق أهدافهما المعلنة، ويتضح ذلك من منظورين أساسيين: الأول الانحسار المتزايد لدور انتقاد التعليم العالي كرافد للتنمية الاجتماعية وافتقاره لإقامة علاقات تبادلية وتكاملية مع محيطه الاقتصادي، ومختلف المؤسسات والقطاعات الإنتاجية والاجتماعية، والثاني عدم قدرته على أن تشكيل فضاء للتفكير الحر والبحث العلمي الخلاق، وتكوين أطر المواطنة المستنيرة، وتراكم للمعارف والخبرات والتجارب الوطنية والكونية، وتحويل كل هذا التراكم المعرفي والقيمي إلى منتوج ثقافي اجتماعي مندمجا في النسيج المجتمعي العام، وموجها للفكر والممارسة [30].

لقد تسببت الأوضاع السائدة في المجتمعات العربية إلى هجرة الكفاءات العلمية للخارج بحثا عن أوضاع تكفل لهم سبل العيش الكريم وإمكانية البحث والاختراع في مجتمعات متقدمة، من بينها تهميش الكوادر البحثية التي لا تتفق وسياسية السلطة الحاكم، فقد بينت تقارير صادرة عن الجامعة العربية ومؤسسة العمل العربية والأمم المتحدة في سنة 2007 أن المجتمعات العربية أصبحت بيئة طاردة للعقول العربية والكفاءات العلمية إلى الخارج، وأن مصر وحدها قدمت 60% من العلماء العرب والمهندسين إلى الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة، وهناك حوالي (7350) عالما تركوا بلادهم بسبب الظروف السياسية والأمنية، و (450000) عربي يعيشون في المجتمعات الغربية يشكلون نسبة 31% تقريبا من سكانها،

منهم 5.4% من الطلاب العرب يعودون إلى بلادهم بينما يستقر الآخرون في الخارج، وهناك 34% من الأطباء الأكفاء في بريطانيا، وأكثر من مليون خبير واختصاصي عربي من حملة الشهادات العليا أو الفنيين المهرة مهاجرون يعملون في المجتمعات المتقدمة بالمجالات التقنية العالية مثل الجراحات الدقيقة، الطب النووي، الهندسة الإلكترونية والميكرو الكترونية، والهندسة النووية، وعلوم الليزر، وعلوم الفضاء [31].

2.5- المعوقات التي تعترض عمل الجامعة: يرى ممثلي البنائية الوظيفية أنه كثير ما تعترض بعض عناصر النسق القيمي دورات من التغير الاجتماعي تعرقل مسيرته مثل بعض المعتقدات الدينية والموروثات الاجتماعية والثقافية التقليدية، فقد عبر عنها روبرت ميرتونRobert C. Merton بالمعوقات الوظيفية (4)، وقدم ميرتون مفهوم أخر دعاه (اللاوظيفي) عبر به عن النتائج الملحوظة التي تقلل من تكيف النظام، وميّز بين الوظـائف الظاهرة والوظائف الكامنة، فالوظائف الظاهرة تشير إلى النتائج الموضوعية التي تسهم في تكيف وحدة معينة وتكون مقصودة ومعـروفة من قبل المشاركين ذوي العلاقة، بينما الوظائف الكامنة تحقق النتائج دون أن تكون مقصودة أو معروفة [32].

هذا التحليل الوظيفي ينسحب على الجامعة كنسق فرعي ثقافي تلعب فيه القيم دورا محوريا، فالجامعة تواجه عوائق كثيرة تحدّ من فعاليتها، وهذا الحال يسري على مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي، وهي معضلات تكاد تكون واحدة في معظم مؤسسات المجتمع، ولكن تأثيرها يختلف من مؤسسة لأخرى حسب أهمية المهام التي تضطلع بها، ويمكن إيجاز أهم العوائق التي تقف حائلا أمام أداء عمل الجامعة مؤسسات التعليم العالي عامة فيما يلي: -

1. تتسم المجتمعات العربية بضعف التكنولوجيا نتيجة لقلة الوعي بأهميتها في التنمية، وهذا ينعكس على أداء الجامعات ومؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي، نتيجة لضعف البنّية التحتية وعدم وجود مواطن عمل تستوعب قدرات المتميزين واختراعاتهم، وقد أدت هذه الأوضاع إلى انخفاض اعداد العلماء والباحثين بالمنطقة العربية وهجرة الكثير منهم إلى المجتمعات المتقدمة [26].

2. غياب المؤسسات الاستشارية المختصة بتوظيف نتائج البحث العلمي وتمويله من قبل الدولة وتحويل تلك النتائج إلى مشروعات اقتصادية وخدمية، وأيضا ضعف القطاعات الاقتصادية المنتجة في المجتمع واعتمادها على شراء المعرفة بدلا من انتاجها.

3. يسير العمل في غالب الجامعات ومؤسسات التعليم العالي وفقا للأسلوب البيروقراطي الذي يتسم بالمركزية المطلقة، وتحديد صلاحيات عمداء الكليات ورؤساء الأقسام في تسيير أدارتهم ومعالجة الحالات الطارئة، وغالبية مراكز البحث العلمي تُدار من قبل قيادات قديمة ولائها للنظام القائم غالبيتهم غير مؤهلين لهذه المناصب، وغير مدركين لأبعاد البحث العالمي وتوظيف التقنية في ميادين البحث والتطوير، ويضعون في اعتبارها نيل رضاء قادته بالمقام الأول.

4- استشراء الفساد المالي والإداري في الجامعات شأنها ذلك شأن بقية مؤسسات المجتمع، وبالنسبة للحالة الليبية بيّنت تقارير ديوان المحاسبة الصادرة من سنة 2012 حتى 2020م كثير من مظاهر الفساد الاداري والمالي بالجامعات الليبية.

5. نقص التمويل والميزانيات المخصصة للجامعات والتعليم العالي، ويسري ذلك مؤسسات التعليم العالي علاوة على تعقيد الاجراءات، فالحصول على منحة بحثية يتطلب وقت طويل وآلية معقدة من قبل من الجهات المعنية. وتدنى الميزانية المقررة للبحث العلمي في المجتمعات العربية فهي لا تصل إلى نسبة 1% من الناتج القومي، بينما في المجتمعات الغربية 4.3%، والجدير بالذكر أن ميزانية إسرائيل للبحث العلمي تساوي اربعة أضعاف ما تنفقه المجتمعات العربية وذلك جعلها أكثر تأثيرا على القرارات الدولية [31].

6. عدم توفر مناخ الحرية الفكرية بالجامعات الدول العربية أدي إلى فقداد المجتمعات العربية لموارد مالية ضخمة، إذ تشير الدراسات إلى أن الخسارة المالية الناتجة عن هجرة الأدمغة من الدول العربية تبلغ ما يعادل 1.57 مليار دولار سنوياً، وأن حوالي (70000) شخص عربي من الذين أنهوا دراستهم الجامعية يهاجرون سنوياً بحثاً عن فرص العمل خارج أوطانهم، وأن ونسبة 54% من الطلاب العرب الذين درسوا في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم، وتقدر بعض المصادر عدد العلماء والأطباء والمهندسين الذين يهاجرون من لبنان

وسوريا والعراق والأردن ومصر وتونس والمغرب والجزائر بحوالي (100000) شخص سنويا، أي ما يعادل نسبة 70% لا يعودون إلى أوطانهم، ودائما وجهتهم إلى أوروبا والولايات المتحدة وكندا، وذلك يعود إلى انعدام فرص العمل اللائقة لهم [33].

ثالثا مناقشة ختامية: لقد افضت الموضوعات التي تم التطرق إليها في ثنايا البحث إلى الوصول إلى مناقشة ختامية تتضمن أهم الجوانب التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار لكي تكون الجامعة ومؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي في المجتمعات العربية قادرة على تأدية ادوارها بكفاءة.

1.3- نتائج البحث

- التعليم الجامعي والتعليم العالي والبحث العلمي يمكن أن يساهم في عملية التنمية الاقتصادية من خلال استثمار التكنولوجيا المعاصرة في مجالات التدريس والبحث العلمي.
- يعول المجتمع على التعليم الجامعي والتعليم العالي ومراكز البحث العلمي في الدفع باتجاه تحقيق مستويات عالية من التنمية، فهي تعمل على انتشار ثقافة المعرفة، وعقلنة الاقتصاد، والتصنيع، وإيجاد حلول علمية لمشكلات المجتمع.
- تعتري مراكز البحث العلمي أوجه قصور عديدة فكثير منها مترهلة، واصبحت مزدحمة بعناصر لا صلة لهم بالبحث والتطوير، وتحول دورها من مكان للبحث والتطوير إلى مصدر رزق بسبب بحثا عن بعض المزايا التي تميزها عن غيرها من مواطن العمل.
- مركزية النظام السياسي وسيطرته على كافة المؤسسات بما فيها الجامعات ومراكز البحث العلمي، والتدخل المستمر للجهات الأمنية في سياساتها نتج عنه تضييق مساحة الحرية الفكرية والبحث والتطوير وهو من أهم مقومات نجاحها، وذلك ابعدها عن المشاركة في الشأن العام وتضاءل أدائها لرسالتها [14].
- تهالك البنية التحتية والقصور في الخدمات العامة مثل عدم توفر الأقسام الداخلية وسكن أعضاء هيئة التدريس، وتحقيق متطلبات البيئة التعليمية، قصور المباني التعليمي الادارية وعدم تحقيقها للمعايير المطلوبة، وقلة التجهيزات المعملية

والمستلزمات التعليمية، والمكتبات من حيث الكتب المنهجية والمرجعية والدوريات العلمية والتجهيزات التقنية والمعلوماتية [27]

- يوجد كثير من أعضاء هيئة التدريس غير مؤهلين تأهيلا جيدا، ومحدودية الموارد المتاحة للنشاطات البحثية، وترتب على ذلك نتيجتان اساسيتان، الأولى حدوث تباطؤ في بناء مجتمعات تتمتع بالمعرفة في الوطن العربي، والثانية بقاء نظام تقليدي عاجز عن اعداد الطلاب في العلوم التقنية الحديثة [6]
- تواضع محفزات الاقبال على البحث والتعبئة اللازمة لممارسة انشطته دفع الباحثون إلى التهاون أو الهجرة الى الخارج حيث كل اغراءات ولوازم هذه الممارسة موجودة، فقد تضمن تقرير انجزه خبراء الاتحاد الأوروبي أنه ما بين 10-30% فقط من الأساتذة الباحثين هم الذين يقبلون على ممارسة أنشطة البحث، وأن الإنتاج العلمي في المغرب المنشور في مجلات علمية متخصصة لا يقف وراءه سوى 16% مهم [34].
- اغلب المناهج تدرس باللغة العربية وبعض الاختصاصات تتطلب التعليم بلغة أجنبية، وهناك ضعف اعداد في تعلم اللغات الاجنبية الحية خاصة الانجليزية والفرنسية، ولازال التعليم الجامعي يتسم بالطرق التقليدية، وهذا يقلل من فرص التعلم الجيد مثل العمل مع فريق، واعتماد أساليب حل المشكلات، والاستكشاف والتقصي.
- قلة عدد الباحثين المتخصصين والافتقار إلى فرق بحث متكاملة، وعدم دعم الباحثين ماديا وفنيا، فالبحوث التي تجري من جانب أساتذتها هي بحوث فردية للإنتاج العلمي بغية الترقية أو لغرض النشر ولا تحل مشكلات المجتمع أو تعمل على تقدمه.

المقاربات الممكنة: افضت الأدبيات التي تضمنها البحث إلى استشراف مقاربات مستوحاة من اقتراحات باحثين أكاديميين، وتجارب المجتمعات المتقدمة حققت فيها الجامعات ومراكز البحث العلمي نجاحات معتبرة، وكان لها دورا فاعلا في تحقيق التغير الاجتماعي المنشود يمكن تناول ثلاثة نماذج منها.

1- التجربة اليابانية: قامت التجربة اليابانية في التنمية على الارتباط الوثيق بين الجامعات ومراكز البحث والصناعة وأدارت الدولة ذات العلاقة، وبينما تكتفي معظم دول العالم الثالث

بإرسال بعثاتها إلى الغرب للحصول على الدكتوراه تعمل البعثات اليابانية على اعداد العلماء والباحثين والمهندسين الذين يزورون كل سنة الجامعات ومراكز البحث والمصانع للتعرّف على التطورات في الأفكار والوسائل العلمية والتكنولوجية، ومعاينة النماذج الصناعية الجديدة، ودراسة كل ما ينشر عن براءات الاختراع، ونقل المعارف إلى بلدانهم [31].

تجربة الهند: تعتبر تجربة الهند الزراعية نموذج جيد لمساهمة الجامعات ومراكز البحث العلمي في النهضة الزراعية من خلال استيعاب وتطوير أنواع التكنولوجيا الزراعية الجديدة عن طريق البحث والتجريب والمساهمة في نقلها إلى المزارع والقرى الهندية، فبعد أن كانت الهند محور التنبؤات المتشائمة من الغرب خلال الستينيات على أنها البلد المرشح لمجاعة طاحنة حققت ثورة زراعية، وخلال عقدين من الزمن وصل الإنتاج الزراعي إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي فوصل معدل النمو السنوي للإنتاج 2.5%، وحقق انتاج الحبوب فائضا عن حاجة الاستهلاك يصل إلى 10% [26]

تجربة إسرائيل: قامت التجربة الاسرائيلية على زيادة الانفاق على التعليم العالي والبحث العلمي، وتوظيف نتائج الأبحاث والاختراعات في الاغراض المدنية، واقحام القطاع في تمويل البحث العلمي فقد بلغ نسبة 52٪ من الإنفاق العام على الأبحاث والتطوير، وبلغ إنفاق الحكومة العبرية على البحث العلمي غير العسكري 9.8 مليارات تقريبا في عام 1999م بما يعادل نسبة 2.6% من حجم إجمالي الناتج الوطني، وهو ضعف ما ينفق في دول العالم العربي مجتمعة، ثم ازداد إلى 4.7% في عام 2004م، وحوالي تسعة مليار دولار في عام 2008؛ والجدير بالذكر أن معدل ما تصرفه حكومة إسرائيل على البحث والتطوير المدني في مؤسسات التعليم العالي بلغ نسبة 30.6% من قيمة الميزانية الحكومية المخصصة للتعليم العالي؛ هذه السياسات جعلت اسرائيل بالمركز الثالث في العالم في صناعة التكنولوجيا المتقدمة، والمركز الخامس عشر بين الدول الأولى في العالم المنتجة للأبحاث والاختراعات، والأولى في العالم على صعيد إنتاج البحوث العلمية قياسا بعدد سكانها ومساحتها، وعلى صعيد المجتمعات المتقدمة تتضاعف مخصصات البحث العلمي كل ثلاث سنوات تقريبًا وتتجاوز في بعض منها نسبة 4% من إجمالي الناتج القومي [31].

بدأت الدراسات في المنطقة العربية في معالجة أسباب محدودية الإنتاج المعرفي بصورة واضحة بعد أن قدّم تقرير التنمية البشرية العربي لسنة 2003 حول المعرفة تحليلا دقيقا ونقد لاذعا لمظاهر قصور الأنظمة التعليمية في المنطقة العربية، واظهرت الدراسات المبكرة للنظام الجامعي العربي فيما يتعلق بالتدريس والبحث كانا منذ البداية مرتهنان بتنامي حاجات الدول حديثة التأسيس، ولم تتغير الوضعية كثيراً مع حلول التعليم العالي، وخلال الألفية الجديدة عالجت دراسات كثيرة حالة البحث في العلوم الاجتماعية في المنطقة العربية [22].

جهود منظمة العلوم والثقافة في تعزيز آفق التعاون العلمي العربي ودعم التنمية، وقد عُقد المؤتمر الأول بالقاهرة في عام 1953، والثاني مؤتمر بغداد 1964، والثالث بالكويت 1968، ثم واصلت المنظمة بعقد هذه المؤتمرات الدورية فدعت إلى عقد المؤتمر الرابع في مدينة صنعاء في ديسمبر من عام 1972 لتنفيذ بنود ميثاق الوحدة الثقافية الذي تم إقراره في مؤتمر بغداد عام 1964، ووضع المؤتمر إطار فكري تربوي يستمد مقوماته وملامحه من دراسة الواقع العربي، والتحديات التي تواجهها الأمة العربية في الحاضر والمستقبل، والتركيز على محددات مجتمع المعرفة من خلال الاهتمام بالعنصر البشري المتمثلة في التعليم والتدريب والكفاءة ونشر ثقافة الجودة [22]

نهج سياسة التعاون بين مؤسسات التعليم العالي إذ تغيير أساليب البحث العلمي والتعامل مع الباحثين ومؤسسات العمل الواعدة، فعلى صعيد الواقع لازالت الجامعات العربية في وضع خجول والأساتذة الذين يحصلون على اجازة علمية يذهبون إلى جامعات اجنبية لإنجاز أبحاث والمشاركة في تقديم ورش عمل أو محاضرات بها، ويفضلون التوجّه إلى جامعة أوروبية أو أمريكية وليست جمعات عربية نظرا لصعوبة الاجراءات في الحصول على قبول [26].

المقترحات

1. فتح قنوات الاتصال بين الجامعات العربية، ومراكز البحث العلمي، لتبادل المعلومات والخبرات. فالأجزاء تعزّز بعضها البعض، ويجسد هذا النهج المقولات الوظيفية.

2. زيادة المخصصات المالية للجامعات ومراكز البحث العلمي، واتباع آلية صرفها بعقلانية.
3. تطوير المناهج وخطط الجامعة بما يكفل تلبية احتياجات المجتمع من الكوادر العلمية المؤهلة.
4. اتباع سياسة التدريب المستمر لأعضاء هيئة التدريس والعناصر المساعدة والباحثين، وتحديث المناهج الدراسية لمواكبة التغيرات الجارية فيها.
5. تطوير مرافق الادارات وقاعات المحاضرات وتجهيز المعامل بالتقنيات والمعدات اللازمة.
6. مراجعة مرتبات اعضاء هيئة التدريس العاملين بالجامعات ومراكز البحث العلمي، تشجيع البحث العلمي ماديا وتقنيا ومعنويا.

الهوامش

. **محمد عبد الباسط حسن**. *أسس البحث الاجتماعي*. القاهرة : مكتة وهبة، 1998. صفحة 156. المجلد 12.

2. **حسين عقيل عقيل**. *خطوات البحث العلمي*. دمشق : دار ابن كثير للطباعة والنشر، 2010. صفحة 43.

3. *الأسرة والحياة العائلي*. الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 2000. الصفحات 143-144.

4. **السيد الحسيني**. *نحو نظرية اجتماعية نقدية*. القاهرة : الحسيني، السيد، نحو نظرية اجتماعية نقدية، دار المعرفة الجامعية، 1996. صفحة 132.

5. **هيئة التحرير**. النجاح، الكاتب: هيئة التحريرنظرة في تاريخ اقدم الجامعاتt. *النجاح*. 08 8, 2021. https://www.annajah.net.

6. **علي الهادي الحوات**. تمويل التعليم العالي في الأقطار العربية أفكار وآراء حول الموضوعة المغاربية. *مجلة الجامعة المغاربية، مجلة محكمة نصف سنوية*. العدد السادس،، 2008، العدد السادس، صفحة 20.

7. **لهيئة العاملة للمعلومات**. ، *التقرير الوطني للتنمية البشرية*. طرابلس : 2006، 2006. صفحة 46.

8. **علي الهادي الحوات**. تمويل التعليم العالي في الأقطار العربية. *مجلة الجامعة المغاربية*. العدد السادس، 2008، صفحة 21.

9. **فوزي سعيد سعيد**. دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية. [المحرر] المجلد 12. *مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية بغزة*. العدد (1)، يناير, 2010، صفحة 95.

10. **مصطفى عمر التير**. *مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي*. طرابلس : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع الاعلان، 2016. صفحة 133.

11. **برا هيمي طارق**. راهن الفعل الفلسفي في المجتمع الجزائري. 12 9, 2021. .https://www.google.com

12. **علي الهادي الحوات**. تمويل التعليم العالي في الأقطار العربية أفكار وآراء حول الموضوع. *مجلة الجامعة المغاربية*. العدد السادس، 2008، صفحة 20.

13. **مصطفى عمر التير**. *مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي*. طرابلس : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع الاعلان، 2016. صفحة 133.

14. **فريحة لرئيس السابق للمركز التربوي للبحوث والإنماء نمر**. واقع-التعليم-العالي-في-الوطن-العربي. *المركز التربوي في 1017 يوما*. [متصل] 2008. ./http://nemerfrayha.com

15. **الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطواري**. التعليم العالي. *الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطواري*. [متصل] 29 اغسطس, 2018. .https://inee.org/ar/collections/tertiary-education

16. **زهير هواري**. التعريف بمراكز الأبحاث أستاذ جامعي. مركز *درسات الوحدة العربية*. 4 يناير, 2017. .ttps://www.alaraby.co.uk

17. **نيقولا تيماشيف**. *تيماشيف، نيقولا، نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها*. [المترجمون] محمود عودة وأخرون. القاهرة : دار المعارف بمصر، 1974. صفحة 53.

18. **حسين عبدالحميد رشوان**. *المكتب الجامعي الحديث*. الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، 2001. صفحة 119.

19. **سناء الخولي**. *لأسرة والحياة العائلية*،. الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 2000. الصفحات 143-144.

20. **مريم وأخرون أحمد مصطفى**. *لتغير ودراسة المستقبل*. الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002. صفحة 136.

21. **ساجدة شرقي**. دور الجامعات في تطوير وتنمية المجتمع. مركز *الدراسات الايراني*. اكتوبر, 2021. ald-30569&http://www.iasj?func=fluxtext،.

22. **علي محمد ارحومة**. مجتمع *المعرفة وبلدان المغرب العربي، الجامعة المغاربية*. طرابلس : دار الفسيفساء للطباعة والنشر والتوزيع، 2007. صفحة 27.

23. *منظمة الأمم المتحدة*. مكان غير معروف : منظمة لأمم المتحدة، 2010. صفحة 12، مقارنة إحصائيات التعليم عبر العالم.

24. **حسين عبد الحميد رشوان**. *السكان من منظور علم الاجتماع*. الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، 2001. صفحة 119.

25. **الصندوق الإنمائي للأمم المتحدة**. *تقرير المعرفة العربي*. 2011. صفحة 89.

26. **فوزي سعيد الجدبة**. دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية. *مجلة جامعة الأزهر حكومية بغزة سلسلة العلوم الإنسانية*. مجلد 17، 2010، العدد 1، صفحة 95.

27. **فتحي رجب العكاري وأخرون**. دراسة وتقييم الوضع الحالي للجامعات في ليبيا. 16 4, 2014. http://baqatlibyah.blogspot.com، 04/16/ 2014.

28. **فضل الاكوع**. اسس وتطبيقات مناهج البحث العلمي. اغسطس, 2021. http://fadhl-alakwa.weebly.com.

29. **آية عبدالله النويهي**. دور الجامعات في تقدم البحث العلمي وأثره على المجتمع. *المركز الديمقراطي العربي*. 15 يونيو, 2014. https://democraticac.de/?p=1905.

30. **مصطفى محس واخرون**. *الجامعة المغاربية واشكالية التنمية*. نوفمبر, 2021. https://www.aljabriabed.net/n65_04muhsin.(2).htm.

31. **نهال قاسم**. إشكاليات البحث العلمي في الوطن العربي. *شبكة الاخبار العربية* 22 مارس, 2015.
http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=5693#.VQ51cf7yUWQ
.

32. **احمد سالم الأحمر**. *علم اجتماع الأسرة بين التنظير والواقع المتغير*. بيروت : دار الكتاب الجديد، 2004. الصفحات 47-48.

33. *مؤتمر تحديات التكامل الاقتصادي العربي وعلاقته بالتطور التنموي في المنطقة*. **مداخلة للدكتور جورج قرم**. [المحرر] شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. بيروت : شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، ، 2011. أهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية العربية. صفحة 7.

34. **الغالي احرشاو**. البحث العلمي ومجتمع المعرف في المغرب. *مجلة الجامعة المغاربية، مجلة نمحكمة صف سنوية*. السنة الثالثة، 2008، العدد السداس.

35. **معن خليل عمر**. *نظريات في علم الاجتماع*. عمان : ، دار الشروق للنشر والتوزيع،، 2011. صفحة 21.

36. **احمد فرج الصغير**. الجامعة وتحديات المستقبل. *مجلة المعرفة*. 2013، 478.

38. **محمد حلمي مراد**. دور الجامعات في إعداد القوي العاملة المؤهلة,. *في المؤتمر العام الثاني لاتحاد الجامعات العربية*. [متصل] 14 فبراير, 1973. .http://search.mandumah.com

39. **عبدالباسط محمد حسن**. *دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي*. القاهرة، : دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 1986. صفحة 114.

40. **علي الهادي الحوات**. تمويل التعليم العالي في الأقطار العربية أفكار وآراء حول الموضوع. *مجلة الجامعة المغاربيةمجلة محكمة نصف سنوي*. العدد السادس، 2008، صفحة 20.